قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١١ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إعادة تخطيط وتعمير العقارات المملوكة لهيئة الأوقاف المصرية بشوارع الجيش ومساكن الأوقاف والشيخ محمد عبده بمدينة كفرالشيخ والمقـام عليها ٢٨ منزلا على النحو المبين بالخريطة المرفقة .

(المـادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات المشار اليها بالمـادة الأولى ، وتتخـذ الإجراءات اللازمة لإخلاء شاغليها وتعويضهم وذلك بنقلهم إلى وحدات جديدة مكتملة المرافق والخدمات اللازمة أنشأته هيئة الأوقاف المصرية على أراضى أخرى مملوكة لهـا بمدينة كفر الشيخ ، وعلى أن تؤجر لهم هذه الوحدات الجديدة بنفس القيمة الإدارية التى يدفعونها حاليا .

(المـادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شعبان سنة ١٤٠٠ (٢٢ يونيه سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

مـــذكرة ايضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١١ لسنة ١٩٨٠

وأتشرف بالاحاطة بأن وقف قوله الخيرى بمدينة كفر الشيخ يمتلك عدد (٣٢) مبنى مطلة على شوارع الجيش ومساكن الأوقاف والشيخ محمد عبده منها عدد (٢٨) منزلا مساكن والباقى مقر لمديرية الأوقاف ومنطقتها ومركز رعاية الطفل ودار الحضانة ويبلغ الايجار الشهرى لهذه المبانى مبلغ ١٠٤,٠٥٨ جنيه أى يتراوح ايجار المنزل الواحد شهريا مابين جنيهين وثلاثة جنيهات ونصف بالإضافة إلى أنها اصبحت آيلة للسقوط ، إذ مضى على انشائها أكثر من اربعين عاما .. كما ان إجمالى المسطح يبلغ حوالى ٩٢٢٨ مترا مربعا يقدر ثمنها حاليا بمبلغ ١,٢٦٩,٢٠٤ جنيها وكانت هذه المساكن قد اقيمت فى عهد الملك السابق بغرض استعمالها كسكن للعاملين فى الخاصة الملكية ، وان كل وحدة منها قائمة بذاتها عبارة عن ثلاث حجرات وأخرى من حجرتين وملحق بكل وحدة حوش على مساحة ٢٥٠ متر مربع .

وقد سبق أن طلبت المحافظة من هيئة الأوقاف المصرية الموافقة على عملية احلال شاغلى هذه المنازل بعمارة الأوقاف الجديدة والتى يبلغ عدد وحداتها السكنية ٤٨ وحدة بنفس القيمة الايجارية التى يدفعها شاغلوتلك المنازل حاليا وحتى يمكن استثمار المساحات التى تشغلها هذه الوحدات فى بعض المشروعات الاستثمارية التى تدر عائدا أكبر على الهيئة حيث سيتم اعادة تخطيط هذه المنطقة واقامة عمارات سكنية عليها بهدف حل ازمة الاسكان ووفقا لاحتياجات المحافظة ، وذلك بالتنسيق مع هيئة الأقاف ، ولقد وافق مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٣ على احلال مستأجرى تلك المنازل المقترح اخلاؤها وهدمها بعمارة الأوقاف الجديدة وبنفس القيمة الايجارية التى يدفعها مستأجرو المنازل على ان تتم عملية الإخلاء والاحلال خلال ثلاثة شهور .

وقد سبق أن حاولت هيئة الأوقاف المصرية والمحافظة بشتى الطرق الاتصال بمستأجرى المنازل رسميا وورديا باقناع المستأجرين واحلالهم بعمارة الاوقاف الجديدة الا أنه لم يستجب منهم حتى الان سوى أربعة فقط .

تم عرض الموضوع على المجلس الشعبي المحلى للمحافظة بجلسته بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٧ ، والمجلس التنفيذى للمحافظة بجلسته بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤ فوافقا على تقرير صفة النفع العام لتلك العقارات تمهيدا لإخلاء شاغلى المنازل وإحلالهم بعمارة الأوقاف الجديدة المقامة بمدينة كفر الشيخ وبنفس القيمة الإيجارية التى يدفعونها حاليا على أن تستعمل الأراضى المقامة عليها تلك المنازل فى مشروع إسكانى متكامل حلا لأزمة الإسكان الحادة بالمدينة .

ولما كان تقدير إيجار الشقة بالعمارة الجديدة يبلغ ٤٤ جنيها للشقة ذات الثلاث غرف ، ٣٣ جنيها للشقة ذات الغرفتين فسيتم تأجيرها لمن يترك منزله بنفس القيمة الإيجارية التى كان يدفعها لإيجار المنزل الواحد وهو يتراوح ما بين جنيهين وثلاثة جنيهات ونصف ، وقد تم حجز عدد (٢٨) شقة بالعمارة الجديدة لإحلال شاغلى المنازل المذكورة .

ويبين مما تقدم مدى تعنت شاغلى هذه المنازل مع هيئة الأوقاف المصرية والمحافظة فى المماطلة لعدم إخلائها بالرغم من أن هيئة الأوقاف قامت بتدبير الشقق اللازمة لهؤلاء الشاغلين ونزلت الهيئة بإيجارها إلى ذات القيمة التى يدفعها شاغلو هذه المنازل .

لذلك فإن الأمر معروض برجاء الموافقة على إصدار القرار اللازم لاعتبار منازل هيئة الأوقاف المصرية بكفر الشيخ والتى يبلغ عددها (٢٨) منزلا المطلة على شوارع الجيش ومساكن الأوقاف والشيخ محمد عبده من أعمال المنفعة العامة لإعادة تخطيط هذه المنطقة وإقامة عمارات سكنية عليها بهدف حل أزمة الإسكان وفقا لاحتياجات المحافظة ، على أن يستولى بطريق التنفيذ المباشر على هذه العقارات نظرا لشدة الحاجة إليها لمعالجة أزمة الإسكان الحادة بالمدينة وقد روعى النص فى المشروع على تعويض شاغلى العقارات التى سيتم الاستيلاء عليها بنقلهم إلى وحدات جديدة مما أنشأته هيئة الأوقاف المصرية على أن يتم تأجيرها إليهم بذات القيمة الإيجارية التى يدفعونها حاليا .

والأمر معروض برجاء التفضل — فى حالة الموافقة — باعتماد القرار المرفق مشروعه .

تحريرا فى ٢ شعبان سنة ١٤٠٠ (١٥ يونيه سنة ١٩٨٠)

نائب رئيس مجلس الوزراء

دكتور فؤاد محيي الدين